

التحقيق في بعض المسائل الكلامية المنسوبة إلى المعتزلة

م. م. حكيم أبو بكر علي
جامعة كوية/فاكتي التربية
قسم التربية الإسلامية

م. م. حميد محمد أمين عزيز
جامعة السليمانية/كلية العلوم الإسلامية
قسم الشريعة

يوخته

ئەم تووژينەو ھەبە باس لە يەكێك لە مەزھەبە ئىسلامىيەكان دەكات بە ناوى موعتەزىلەو ھە. ئەم تاقمە لە سەردەمى ئەمەويەكان سەريان ھەدا و لەسەردەمى عەباسىيەكان بەشيوەيەكى بەھيز دەركەوتن، تا ھەندىك لە خەليفە و سەركردەكان بوونە شوينكەوتەى ئەم مەزھەبە.

ئەم مەزھەبە بە يەكەم رېچكەى كەلامىي دادەنرێت لە ئىسلام دا، ھەلگرانى بىرى ئەم مەزھەبە ھەوليانداو ھەولياندا ياسا فيكرىيەكان لە ئىسلام دا دابننن و پىگەى عەقلىان زۆر بەرزكردەو ھە.

ھەردوو تووژەر ھەستاو بە لىكۆلینەو ھە لە بنچینەى ئەم مەزھەبە، و ھەمىزى سەرھەلدايان، و ھەوليانداو ناوانيان بە موعتەزىلە، و ھە چەند بۆچونىكى جياوازيان لەم بارەيەو ھە باس كردو ھە.

ھەروەك لەم تووژينەو ھەبە دا بنەماكانى مەزھەبى موعتەزىلەى تىدا پون كراو ھەتەو ھە، كە بە پىنج بنەماى سەرەكى دانراو ھە بەگرتنرین پىرانسىيەكانى ئەم مەزھەبە دادەنرێت.

لە پاشان ھەردوو تووژەر ھەندىك لە كارىگەرە ئەرینى و نەرینىيەكانى ئەم مەزھەبەيان لەسەر بىرى ئىسلامى و موسولمانان باس كردو ھە.

لە بەشى دوو ھەمى ئەم تووژينەو ھەبە دا ھەردوو تووژەر ھەستاو بە لىكۆلینەو ھە لە چەند بابە تىك لە بىروباو ھەرى ئىسلامىدا كە دراو ھەتە پال موعتەزىلە لە كتيبى نەيارەكانيان لە تاقم و مەزھەبە ئىسلامىيەكانى تر، و ھە بۆ پاستى و دروستى ئەم بابەتە لای موعتەزىلە پشت بە سەرچاو ھەسەنەكانى خۆيان بەستراو ھە، و ھە پاش لىكۆلینەو ھە

دەركەوت كە ئەو بىرو باو ھەپانەى تووژينەو ھەيان لەسەر كرا بە ھەل پال دراو ھەتە لای ئەم مەزھەبە.

بەو شيوەيە ئەم تووژينەو ھەبە كۆمەلێك زانيارى راست دەكاتەو ھە، كە زوتر جىگەى باو ھەرى زۆرىك لە زانايانى كۆن و تازەى زانستە ئىسلامىيەكان بوون.

لە كۆتايىدا تووژەرەن بەچەند ئەنجامىك گەيشتوون كە كورت كراو ھەتەو ھە لە چەند خاىكدا، گرتنرینى ئەو ئەنجامانە برىتییە ھەو ھە: بۆ زانينى راو بۆچونى ھەر مەزھەبىك پىويستە بچینەو ھە بۆ سەرچاو ھەكاو ھەسەنەكانى ئەو مەزھەبە كە دانراوى شوينكەوتوانى ئەو مەزھەبەن، نەك دانراوى ركا بەرەكانيان لە شوينكەوتوانى مەزھەبەكانى تر.

الملخص

هذا البحث يدرس فرقةً إسلاميةً عُرفت بالمعتزلة. هذه الفرقة ظهرت في أواخر زمن خلافة الأمويين، وبرزت على الساحة الإسلامية بقوة في بداية زمن العباسيين، واعتنقها بعض الخلفاء عقيدة لهم.

يعد هذا المذهب أول فرقة كلامية ظهرت في الإسلام. حاول رجال هذا المذهب تأسيس القواعد الفكرية في الإسلام، ورفعوا من شأن العقل، وجعلوا له مكانة مرموقة. قام الباحثان بدراسة أصل هذا المذهب، وتأريخ نشأتهم، وسبب تسميتهم بالمعتزلة. وأوردا جملة من آراء العلماء والباحثين والمستشرقين في ذلك، إلى أن وصلا إلى نتيجة، وهي: أن هذا الاسم أُطلق أولاً على جماعة اعتزلوا فريقين متخاصمين من المسلمين، وهما أهل السنة والخوارج، في مسألة مرتكب الكبيرة، فالخوارج حكمت بكفر صاحب الكبيرة، وذهب أهل السنة إلى أنه مؤمن فاسق، ووقف المعتزلة موقفاً وسطاً بينهما؛ فقالوا: إنه في منزلة بين المنزلتين، أي منزلة الكفر والإيمان. ففارقوا الفريقين بذلك، ولقبوا بالمعتزلة بسببه. كما قام الباحثان في هذه الدراسة بشرح الأصول الخمسة لمذهب المعتزلة، التي هي مبادئهم، وعليها مدار مذهبهم. ثم تطرّق الباحثان إلى بعض الآثار الإيجابية والسلبية لهذا المذهب على الفكر الإسلامي والمسلمين. في الشق الثاني من هذا البحث قام الباحثان باختيار مجموعة من المسائل العقائدية التي تُنسب إلى هذه الفرقة في كتب المقالات والفرق وكتب عقائد المذاهب الأخرى، فقاما بالتحقيق والتفحص فيها، وذلك بالرجوع إلى المصادر الأصلية لهذا المذهب. وتبين من خلال هذه الدراسة أن هناك آراء عقائدية تُسبب إلى المعتزلة بصورة غير صحيحة، وأن أئمة المعتزلة صرّحوا بخلاف هذه العقائد والآراء، وجزموا بزها. فجاءت هذه الدراسة مبيّنة لحقيقة نسبة هذه الآراء للمعتزلة، وكشفت الستار عن مسائل عقائدية مهمة بات مسلماً لدى الكثيرين أن المعتزلة يعتنقون هذه العقائد. ثم أنهى الباحثان دراستهما بخاتمة سجلا فيها أهم النتائج التي توصلا إليها من خلال هذه الدراسة، والنقطة المهمة من هذه النتائج هي: أن الطريق الصحيح لمعرفة عقائد أي فرقة يكون فقط بالرجوع إلى كتب أصحاب هذا المذهب، والاستشهاد بنصوص أئمتهم، لا بالرجوع إلى كتب خصومهم ومنتقديهم.

Abstract

This research is a study about an Islamic group in the name of Mu'tazila. This band appeared at the time of the succession of the Umayyads, and emerged on the Islamic scene strongly in the time of the Abbasids, and embraced by some caliphs as a doctrine for them.

This doctrine is the first Islamice theology group to appear in Islam. The men of this doctrine tried to establish the intellectual bases in Islam, raised the mind and made it a prestigious place.

. The researchers studied the origin of this doctrine, the history of their origin, and the reason for their designation as a Mu'tazila. And brought a number of opinions of scientists and researchers and orientalis in that, until they out to the result, namely: that this name was first launched on the group retired two rival groups of Muslims, the Sunnis and Khawarij, when someone makes a great sin , Khawarijs think that this person is an atheist, and Sunnis believe that this person is a punk, but the Mu'tazila stood in a middle position between them and said that he was in a position between the two houses, that is, the status of disbelief and faith.

In this study, the researchers also explained the five origins of the doctrine of the Mu'tazilah, which are their principles, and the orbit of their doctrine.

Then the researchers pointed on some positive and negative effects of this doctrine on Islamic thought and Muslims.

In the second part of this research, the researchers selected a set of doctrinal questions attributed to this group in the books of articles and teams and books of the doctrines of other schools of thought, and investigated and examined them, by reference to the original sources of this doctrine. This study shows that there are doctrinal views attributed to the Mu'tazilat incorrectly, and that the imams of the Mu'tazilah have stated contrary to these beliefs and opinions, and have proven their

righteousness.

This study shows the reality of the percentage of these views of the Mu'tazili, and showed the fact of important doctrinal issues is taken for granted by many that the Mu'tazili believe.

Then the researchers concluded their study with a conclusion in which the most important results reached by this study, The important point of these results is that the correct way to know the doctrines of any sect is only by reference to the books of the owners of this doctrine, not by reference to the books of their opponents and critics.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين, سيدنا محمد الأمين, وعلى آله وأصحابه أجمعين إلى يوم الدين.

وبعد, فإن الله تعالى جعل الإسلام آخر الأديان السماوية للبشرية, وبعث لأمر هذا الدين رسوله بعد فترة من الرسل, وأنزل على رسوله كتابه, ووعد بحفظه إلى يوم القيامة, وميز الإسلام بذلك عن سائر الأديان السماوية. ثم إن المسلمين بعد وفاة النبي (عليه السلام) افترقوا إلى جماعات ومذاهب كثيرة, نتيجة الخلافات العقائدية والفقهية والسياسية, وحدث ذلك كان أمراً حتمياً, لأن الاختلاف من طبع البشر, ولكل فرقة منها منهجها وآراؤها التي تخصها وتمييزها عن باقي الفرق. وخرج من كل فرقة أعلام كثيرون خدموا مذاهبهم بعلمهم ومصنفاً لهم, وبينوا معالم مدرستهم, ودافعوا عن أفكارهم.

وحصل بين هذه الفرق المختلفة مناقشات وردود فيما بينها, وأحيانا وصل الأمر إلى حد الاقتتال والحروب المذهبية. وكان من أثر ذلك أن امتلأت كتب العقائد والفرق بالردود والمناقشات. ذلك أن الحروب التي تقع في ساحات القتال كثيراً ما تُنقل إلى بطون الكتب.

وهنا حدثت المشكلة التي حاولنا معالجة شيء منها في هذا البحث, وهي أن كثيراً من أصحاب هذه المذاهب لم ينصفوا مخالفهم في بيان عقيدتهم وشرح مذاهبهم, ونسبوا إلى خصومهم خلاف معتقدهم, للتشجيع عليهم وتشويه سمعتهم.

ومن بين تلك المذاهب المذهب المعتزلة, الذي كان له دور كبير على الساحة الإسلامية في بعض العصور, وحصل بينه وبين المذاهب الإسلامية الأخرى مشاجرات ومناوشات كثيرة. ثم انتهى وجوده على أرض الواقع, ولم يبق منه سوى ما خلفه من تراث علمائه.

وكان لهذا المذهب حظ عظيم من التشويه وعدم الأمانة في نقل آرائهم وبيان عقائدهم في كتب الفرق والمقالات والعقائد وعلم الكلام. فلذلك قمنا في هذا البحث بالتحقيق والتفحص من بعض تلك الآراء المنسوبة إليهم. وكان ذلك يقتضي تقديم شيء من بيان أصلهم وأصولهم التي عليها مدار مذهبهم.

فجاء تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أصل المعتزلة وتاريخ نشأتهم.

المبحث الثاني: أصول المعتزلة العقدية, وأثرها في الفكر الإسلامي.

المبحث الثالث: التحقيق في بعض المسائل المنسوبة إلى المعتزلة.

نرجو أن يكشف هذا العمل بعض الحقائق الغائبة, ويضيف شيئاً للعلم, وينتفع به الباحثون في مجالات العلوم الإسلامية. وهذا أملنا, ومن الله التوفيق.

المبحث الأول: أصل المعتزلة وتاريخ نشأتهم

يرى كثير من المؤرخين والباحثين أن المعتزلة فرقة كلامية إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي في البصرة، وازدهرت في العصر العباسي الأول، وشغلت الفكر الإسلامي زمنا طويلا. وكان لهذا المذهب دورٌ كبيرٌ في تأريخ الفكر الإسلامي في القرنين الثاني والثالث الهجريين، وبقي تأثيره فيما بعد لكن بصورة أقل تأثيرا، وقد حاول رجال هذا المذهب تأسيس القواعد الفكرية في الإسلام، والتي عرفت فيما بعد بعلم الكلام السني. وعليه فإن المعتزلة تعدّ أول مدرسة كلامية واسعة ظهرت في الإسلام. (عبد الحميد، عرفان، ١٩٦٧، ص ٨٣)

واختلف العلماء في وقت ظهور هذه الفرقة، فالأكثرون كانوا يربطون نشأتها بشخصيتين، هما: واصل بن عطاء (ت ١٣١هـ) وعمرو بن عبيد (ت ١٤٤هـ). وهما من تلامذة الحسن البصري، ثم اختلفا معه في مسألة مرتكب الكبيرة، واعتزلا مجلسه. (الرازي، ٢٠٠٦، ص ٣٤. وأبو زهرة، محمد، ٢٠٠٩، ص ١٣٢. وسالم، عبد الرحمن، ٢٠١١، ص ٨٥٥)

ولكن المعتزلة يرون أن مذهبهم أقدم بكثير من هاتين الشخصيتين، بل يعدون جماعة من الصحابة والتابعين من رجالات مذهبهم، خاصة من كان منهم من أهل البيت النبوي، وحتى الحسن البصري جعلوه من أهل مذهبهم. (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٧٤، ص ٢١٤)

بل يرون أن مذهبهم ليس بدعة استحدثت في زمن معين، وإنما هو امتداد لما كان عليه الرسول (صلى الله عليه وسلم). وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ) -كبير المعتزلة في زمانه-: "وهذا المذهب هو الذي أنزل الله تعالى به الكتاب، وأرسل به الرسل، وجاء به جبريل إلى النبي عليهما السلام". (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٧٤، ص ٢١٣)

وهذا الأمر -اتصال المذهب بالنبي صلى الله عليه وسلم، وما كان عليه المسلمون في الصدر الأول- قد ادعته كل فرقة من المسلمين، ورأت أنها هي التي تمثل التعاليم الصحيحة للإسلام. فهذا الادعاء لم ينفرد به المعتزلة. والذي يبدو راجحا أن هناك جذورا لفكر الاعتزال قبل واصل بن عطاء وصاحبه عمرو، بل وقبل الحسن البصري. فقد كان هناك مقدمات وأحداث تاريخية -سنذكر بعضها- مهدت لنشوء فكر الاعتزال، وأوجدت فرقة عقائدية فيما بعد باسم المعتزلة. نعم لم تكن تعاليم هذه الفرقة مدونة، ولم يجتمع أصحابها تحت راية واحدة، إلى أن جاء واصل بن عطاء فأظهر الدعوة وبين أركان المذهب، فصار لدى الكثيرين رأس المعتزلة؛ لأنه أبرز من دعا إليها. (أبو زهرة، محمد، ٢٠٠٩، ص ١٣٢. وسالم، عبد الرحمن، ٢٠١١، ص ٨٥٦)

وستتضح هذه الحقيقة عند الحديث عن أصل تسميتهم بهذا الاسم.

الأصل اللغوي للفظ المعتزلة:

كلمة المعتزلة اسم فاعل من (اعتزل)، وهو فعل خماسي من (عَزَلَ)، وعَزَلَ الشيء يعزله عَزْلا وعَزَّله فاعتزل وانعزل وتعزل: نخاه جانبا فتنحى. وقوله تعالى: {إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمْعَرُولُونَ} [الشعراء: ٢١٢] معناه: أنهم لما رموا بالنجوم منعوا من السمع. واعتزل الشيء وتعزله: تنحى عنه. وقوله تعالى: {وَإِنْ لَمْ تُؤْمِتُوا لِي فَأَعْتَزِلُونِ} [الدخان: ٢١] أراد: إن لم تؤمنوا بي فلا تكونوا علي ولا معي. (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٤٤٠/١١)

وعليه فإن المعتزلة تعني في أصل العربية الذين يتنحون ويفترقون عن غيرهم. قال ابن منظور: "وقوم من القدرية يلقبون المعتزلة؛ زعموا أنهم اعتزلوا فئتي الضلالة عندهم، يعنون أهل السنة والجماعة والخوارج". (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٤٤٠/١١)

أصل التسمية والنشأة:

أطلق على هذه الفرقة أسماء وألقاب مختلفة، منها: المعتزلة، والقدرية، والعدلية، وأهل العدل والتوحيد، والمقتصد، والوعيدية، والجهمية، وكل واحد منها يرجع إلى اعتبارات خاصة، لكن المشهور هو اللقب الأول، أي المعتزلة.

واختلف الباحثون في سبب تسمية هذه الفرقة بالمعتزلة، وهذا الاختلاف في الحقيقة يعود إلى اختلاف العلماء في تحديد بداية نشأة المعتزلة، وسبب ظهورهم.

فهناك نظريات مختلفة حول سبب تسميتهم بهذا الاسم، وأهمها:

١- الرواية المشهورة وهي: أنه دخل واحد على الحسن البصري فقال: يا إمام الدين، لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة؛ وهم وعيدية الخوارج. وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر، والكبيرة عندهم لا تضر مع الإيمان، بل العمل على مذهبهم ليس ركناً من الإيمان، ولا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهم مرجئة الأمة. فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقاداً؟ فتفكر الحسن في ذلك، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقاً، ولا كافر مطلقاً، بل هو في منزلة بين المنزلتين: لا مؤمن ولا كافر. ثم قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن، فقال الحسن: اعتزل عنا واصل، فسمي هو وأصحابه معتزلة. (البغدادى، ٢٠٠٥، ص ١٥. والشهرستاني، ٢٠٠٩، (أ) ٤٤، ٢٢/١. والرازي، ٢٠٠٦، ص ٣٧)

وفي بعض الروايات: أن الذي اعتزل مجلس الحسن هو عمرو بن عبيد بدلا من واصل بن عطاء، كما أن بعضاً نسب اعتزال مجلس الحسن البصري إلى الشخصين كليهما. كما قال القاضي عبد الجبار: "ومن ثم، قلنا: وسُمُّوا بذلك منذ اعتزل واصل وعمرو بن عبيد حلقة الحسن".

وفي رواية أخرى: أن الذي أطلق عليهم اسم المعتزلة هو قتادة بن دعامة السدوسي (ت ١١٨هـ) من أصحاب الحسن البصري. (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٧٢، ص ٩؛ ١٩٩٦، ص ١٣٧. والدوري، ٢٠١٣، ص ١٣٧) والذي يفهم من هذه الروايات: أن كلمة المعتزلة لقب ذم أطلقه عليهم خصومهم من أهل السنة، بمعنى أنهم اعتزلوا وفارقوا ما هو مجمع عليه بين المسلمين في مسألة مرتكب الكبيرة، فالمعتزلي: هو المنفصل والمفارق والمخالف. (بدوي، ١٩٤٠، ص ١٧٥. وعبد الحميد، عرفان، ١٩٦٧، ص ٨٤)

وقد تنبّهت المعتزلة إلى هذا المعنى، وحاولوا أن يدفعوا عن أنفسهم هذه التهمة، فيقول القاضي عبد الجبار: "والمجبرة -يقصد أهل السنة- تزعم: أن المعتزلة لما خالفوا الاجماع في ذلك سموا معتزلة. قلت: لم يخالفوا الاجماع، بل عملوا بالمجمع عليه، في الصدر الأول، ورفضوا المحدثات المبتدعة". (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٧٢، ص ٩) وقد ضعف بعض الباحثين المعاصرين هذا التفسير لأصل المعتزلة، ورأوه غير صحيح من وجوه: منها: أن انتقال واصل أو عمرو بن عبيد من حلقة في المسجد إلى أخرى ليس بالأمر الهام الذي يصح أن تلقب به فرقة.

ومنها: اختلاف الرواة في تعيين الشخص الذي اعتزل مجلس الحسن. والشخص الذي أطلق عليهم هذا اللقب. (أمين، أحمد، ٢٠٠٩، ص ٣٤٠، ٣٤١. وبدوي، ١٩٤٠، ص ١٧٦ وما بعدها)

وعليه فإن اسم المعتزلة ليس مأخوذاً عن فكرة الانفصال عن مذهب أهل السنة والجماعة، وبالتالي لم يكن من وضع أهل السنة بقصد الذم والسخرية من المعتزلة بوصفهم خارجين على مذهب الجماعة الإسلامية ومنشقين عنها.

٢- ويرى بعض أن سبب التسمية سياسي. وذلك عندما بايع الحسن بن علي معاوية (رضي الله عنهم)، وسلّم إليه الأمر، اعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس، وكانوا أولاً من أصحاب علي، ولزموا منازلهم ومساجدهم، وقالوا: نشتغل بالعلم والعبادة. فسموا بذلك معتزلة.

وقد ذهب إلى هذا الرأي بعض العلماء من أصحاب كتب المقالات والفرق، وبعض الباحثين المعاصرين، وجماعة من المستشرقين. (الملاطي، ١٩٦٨، ص ٣٦. وأمّين، أحمد، ٢٠٠٩، ص ٣٤٣. وعبد الحميد، عرفان، ١٩٦٧، ص ٨٩. والدوري، ٢٠١٣، ص ١٣٩)

٣- وذهب المستشرق كولد زيهير إلى أن السبب هو أن الأوائل منهم كانوا من المتقشفين والزهاد، الذين اعتزلوا الدنيا. (أبو زهرة، محمد، ٢٠٠٩، ص ١٣٣. وعبد الحميد، عرفان، ١٩٦٧، ص ٨٨. والدوري، ٢٠١٣، ص ١٣٩)

٤- وهناك رأي ذهب إليه بعض المستشرقين، وانتصر له الدكتور عبد الرحمن بدوي من المعاصرين، وملخص هذا القول هو: أن كلمة المعتزلة ليست من وضع خصومهم بقصد الذم، وليست معناها الانشقاق عن أهل السنة، بل اختار هذا اللقب المعتزلة الأوائل أو تقبلوه بمعنى المحايدين، أو الذين لا ينصرون أحد الفريقين المتنازعين (أهل السنة والخوارج) في مسألة سياسية خطيرة -في هذا الوقت-، وهي مسألة مرتكب الكبيرة، هل هو مؤمن فاسق يعذب على الكبيرة بقدرها؟ أو هو كافر مخلد في النار؟ فذهبت المعتزلة مذهبا ثالثا، ولم ينتصروا لهذا الفريق أو ذلك، بل قالوا: بأنه في منزلة بين المنزلتين.

وكانت هذه المسألة ذات خطورة بالغة في الثلث الأول من القرن الثاني للهجرة، وذلك بسبب الحروب والمنازعات السياسية التي حدثت بين المسلمين، من الصراع بين علي ومعاوية على الخلافة إلى الصراع بين الخوارج وبين جيش علي بن أبي طالب، ثم الصراع بين أنصار آل البيت والخلفاء الأمويين. فصارت هذه القضية في ذلك العصر موضع جدل واسع، ومحل نقاش العلماء، وانقسم المسلمون بسببها إلى اتجاهات. فمن الطبيعي أن يكون اسم المعتزلة مأخوذا من لغة السياسة في ذلك العصر، فكان المعتزلة الجدد المتكلمون استمراراً في ميدان الفكر والنظر للمعتزلة السياسيين القدامى.

إذاً كان اسم المعتزلة تشير إلى نقطة مهمة تميّزهم عن غيرهم من أهل السنة والخوارج، وهي قضية مرتكب الكبيرة. لكن هذه النقطة فقدت أهميتها في زمن لاحق بعد انتهاء الحروب الأهلية بين المسلمين، ولم تكن محل اهتمام المذاهب والفرق كما كان في العصر الأول بسبب انقضاء الأسباب التي أبرزت هذه المسألة وجعلتها محل النقاش الواسع. أو بتعبير آخر: إن هذه التسمية كانت تسمية جزئية في وقت من الأوقات اتخذت شعاراً لمسألة مهمة في حينها، ثم انتهت أهمية هذه المسألة وبقي الاسم بعد ذلك.

ومن الجدير بالذكر أن الجماعة الأولى من المعتزلة كانت تشمل أشخاصاً لهم آراء متباينة في بعض المسائل الدينية الأخرى. ففي نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني هناك مسائل مثل الجبر والاختيار لم تُحدّد معالمها ولم يُقطع بأي من الآراء المتعارضة بأنه كان قول أهل السنة أو قول غيرهم. وإنما تشكلت هذه الآراء مذاهب إسلامية، واتضح رأي كل فريق فيها في مرحلة لاحقة. (بدوي، ١٩٤٠، ص ١٩٠؛ ٢٠٠٨، ص ٣٧)

وعلى ذلك فإن فكر الاعتزال كان له مقدمات وأحداث مهّدت لنشوء المذهب الذي عُرف فيما بعد بالمعتزلة. ولم يكن قطعاً أمراً مفاجئاً يحدث بسبب انعزال شخص من مجلس وعظ في أحد المساجد. كما أنه لا يصحّ اعتبار الزهد والتقشف أصلاً لهذه التسمية، ذلك أن أهل هذا المذهب -ككل المذاهب- بلا شك كان فيهم المتقون، وفيهم المتهمون بالمعاصي، وفيهم الأبرار والفجار.

ويبدو أن هذا الأخير أصح الآراء لقوة أدلته.

المبحث الثاني: أصول المعتزلة العقيدية، وأثرها في الفكر الإسلامي

انقسمت المعتزلة إلى تيارات ومدارس كثيرة، نتيجة اهتمامهم البالغ بالعقل، وجعله أصلاً لتفسير كثير من الحقائق الدينية. ولا شك أن العقول عادة تختلف ولا تسير باتجاه واحد. فما يراه أحد بعقله صحيحاً يراه الآخر باطلاً، وما يعتقدُه الناس اليوم صواباً يعقولهم وأنظارهم سيأتي في زمن لاحق من يتهافت به ويراه خرافة أو أسطورة، وما يقتنع به أهل هذا البلد بأفكارهم يرفضه عقلاء أهل بلد آخر، وهكذا... فإن من سنن الله تعالى في الكون أن العقل البشري يختلف باختلاف الظروف والعوارض التي تؤثر عليه.

وعليه فإن المعتزلة كمدرسة عقلية دينية ظهرت في الإسلام، وخرج منها علماء ومفكرون، وانتشرت تعاليمها بشكل واسع في القرنين الثاني والثالث الهجريين، حتى صارت العقيدة السائدة لبعض الخلفاء والأمراء، مع ذلك فإن هذه المدرسة اختلف أصحابها في بعض الجزئيات والقضايا العقائدية، وافتقرت إلى مدارس ومذاهب متفرعة عن الأصل الذي يسمى بالاعتزال.

إلا أن هناك قاسماً مشتركاً بين كل من ينتسب إلى هذه الفرقة، اجتمعوا عليه، وجعلوه الأصول العامة التي بنوا عليها عقائدهم، أو العناوين الرئيسية لأهم أفكارهم وآرائهم. وفي ذلك يقول أبو الحسين الخياط (ت ٣١١هـ) -أحد أئمتهم-: "وليس أحد منهم يستحق اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فإذا كملت في الإنسان هذه الخصال الخمس فهو معتزلي". (الخياط، ١٩٨٨، ص ١٢٧)

والآن سنتوقف على هذه الأصول الخمسة لهم، حيث إن كل أصل منها يندرج تحته بعض معتقداتهم، ويشير إلى مخالفتهم لفرقة من الفرق الإسلامية.

الأصل الأول: التوحيد.

يعد هذا المبدأ مع الذي يليه أهم مبادئ فكر الاعتزال، وسقوا بسببهما (أصحاب العدل والتوحيد). وتوحيد الله تعالى هو دعامة الإسلام والإيمان وهو القاسم المشترك بين المسلمين عموماً، لكن المعتزلة ذهبوا في تفسيره تفسيراً خاصاً، وبلغوا في تحليله وفلسفته أقصى حد.

فهم عرّفوا التوحيد أولاً بأنه: العلم بأن الله تعالى واحد، لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفيّاً وإثباتاً على الحدّ الذي يستحقه، والإقرار به. قالوا: ولا بدّ من اعتبار هذين الشرطين: العلم، والإقرار. لأنه لو علم ولم يقَر، أو أقر ولم يعلم لم يكن موحداً. (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٩٦، ص ١٢٨)

ثم بنوا على هذا الأصل فهوماً وأحكاماً انفردوا بها عن باقي الفرق الإسلامية، فمنها:

١- تأويل جميع الآيات التي تثبت لله تعالى الجسمية والجهة، حيث إن هذه الآيات من المتشابهات والآيات التي تدلّ على التنزيه كقوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: ١١] من المحكمات، فيجب -عندهم- ردّ المتشابهات إلى المحكمات.

٢- الصفات الثبوتية أو الوجودية لله تعالى ليست شيئاً زائداً على الله، بل هي عين ذاته تعالى. فالله تعالى حي عالم قادر بذاته لا بعلم وقدرة وحياة زائدة على ذاته.

٣- القرآن وجميع الكتب التي أنزلها الله تعالى على أنبيائه مخلوقة، يحدثها ويخلقها الله تعالى في الأجسام إذا أراد مخاطبة الخلق.

٤- نفي إمكان رؤية الله تعالى بالأبصار يوم القيامة. قالوا: لأن الرؤية تستلزم الجسمية والجهة، وهما محالان في حقه تعالى. (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٨٨، ١/٢١٦، ٢٢٠، ٢٢٣. وأميين، أحمد، ٢٠٠٧، ٣/٢٢، ٢٥، ٢٦، ٣٠. وعمارة، محمد، ١٩٨٨، ص ٥٧، ٥٣، ٥١، ٤٧)

الأصل الثاني: العدل.

هذا الأصل يتصل عندهم بمسألة الحرية والاختيار بالنسبة للإنسان، والتعديل والتجوير بالنسبة للذات الإلهية. فالعدل يقتضي إثبات القدرة والإرادة والمشية والاستطاعة للإنسان، ونسبة أفعاله إليه خلقاً وإيجاداً، ومن ثم اعتبار الجزاء من الثواب والعقاب في الآخرة جزاءً على ما فعله في دار الدنيا، كما يقتضي العدل عندهم أن أفعاله تعالى كلها حسنة، وأنه لا يفعل القبيح، ولا يخل بما هو واجب عليه. (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٩٦، ص ١٣٢. وعمارة، محمد، ١٩٨٨، ص ٤٦)

وقد رتب المعتزلة على هذا الأصل جملة كثيرة من عقائدهم التي تميزوا بها عن باقي الفرق، فمنها:

- ١- وجوب تعليل أفعال الله تعالى وأحكامه، وأنه لا يصدر منه فعل إلا لأغراض ومقاصد.
- ٢- القول بالتحسين والتقبيح العقليين، أي بقدرة العقل على معرفة الحسن والقبح الذاتيين في الأشياء.
- ٣- قولهم بأن العبد هو الذي يخلق أفعال نفسه.
- ٤- وجوب اللطف على الله تعالى. وهو أن يفعل سبحانه كل ما يقرب العبد من الطاعة ويبعده عن المعصية، بحيث لا يصل إلى حد الإجبار والإكراه على ذلك.
- ٥- وجوب الصلاح على الله تعالى. ومعناه: أن الله تعالى لا يفعل إلا الصلاح والخير، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد.

٥- وجوب بعثة الرسل على الله تعالى. (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٨٨، ١/٢٣٢؛ ١٩٩٦، ص ١٣٣. والملاحمي، ٢٠١٠، ص ١٦٦. وأميين، أحمد، ٢٠٠٧، ٣/٣٧. والدوري، ٢٠١٣، ص ١٤١، ١٥٢، ١٥٣، ١١٥٤)

الأصل الثالث: الوعد والوعيد.

المقصود بهذا الأصل هو أن الله تعالى وعد المطيعين بالثواب، وتوعد العصاة بالعقاب، وأنه يفعل ما وعد به أهل الطاعة، وما توعد به أهل المعصية، ولا يجوز عليه الخلف ولا الكذب. لأن الله تعالى صادق في وعده ووعيده، لا مبدل لكلماته، فلا يغفر الكبائر إلا بعد التوبة.

وقد بنى المعتزلة على هذا الأصل إنكار الشفاعة لأهل الكبائر، وإنما الشفاعة تكون فقط للتائبين من المؤمنين. وذلك لأن إثبات الشفاعة لأصحاب الكبائر ينافي مبدأ الوعد عندهم. (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٩٦، ص ١٣٥، ١٣٦. والدوري، ٢٠١٣، ص ١٥٦)

الأصل الرابع: المنزلة بين المنزلتين.

معنى هذا الأصل عندهم أن مرتكب الكبيرة ليس مؤمناً كما يقول به أهل السنة، وليس كافراً كما ذهب إليه الخوارج، بل هو في منزلة بين منزلتين، فلا هو مؤمنٌ، ولا هو كافرٌ. ويبقى في النار على التأبيد، لكن عذابه دون عذاب الكافر. (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٩٦، ص ٧٠١؛ ١٩٨٨، ١/٢٧٣)

وقد اعترض عليهم بسبب هذه العبارة، وأنها تسمية مستحدثة لم يسمع بها قبلهم. وهم يرون أن هذه التسمية متعينة لصاحب الكبيرة، وأنهم لم يحدثوا قولاً جديداً في هذا الأمر، واستدلوا:

بأن صاحب الكبيرة لا يمكن تسميته (كافراً)؛ لأن أحكام الكفر المجمع عليها في القرآن زائلة عنه، ولأن أهل الكفر لا

يوارثون ولا يدفنون في مقابر أهل القبلة، وليس يفعل ذلك بصاحب الكبيرة.
ولا يمكن تسميته (مناقفاً)؛ لأن حكم المنافق في الدنيا أنهم يعاملون معاملة المسلمين إن ستر نفاقه، وإن أظهر كفره
يكون حكمه حكم الكفار المرتدين.

ولا يمكن تسميته (مؤمناً)؛ لأن حكم الله في المؤمن الولاية والمحبة والوعد بالجنة، قال تعالى: {اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ
آمَنُوا} [البقرة: ٢٥٧] وقال: {وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا} [الأحزاب: ٤٧] وقال: {وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ} [التوبة: ٧٢]، وحكم الله في صاحب الكبيرة أن لعنه وبريء منه وأعد له عذاباً
عظيماً، قال تعالى: {أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ} [هود: ١٨] وقال: {وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ} [الانفطار: ١٤] وما أشبه ذلك
من الآيات في القرآن.

إذاً فلم يبق لصاحب الكبيرة اسم يناسبه سوى أنه في منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان. (الخياط، ١٩٨٨، ص ١٥٢ و ١٥٣)
الأصل الخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وهذا الأصل من التعاليم الأخلاقية التي أكدوا عليها، وهو أمر يكاد يكون مجمعا عليه بين طوائف المسلمين جميعاً،
فقد قال تعالى: {وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [آل
عمران: ١٠٤]، إلا أن المعتزلة رفعوا من شأنه إلى منزلة الأصول الاعتقادية. (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٩٦، ص ٧٤١.
وعبد الحميد، عرفان، ١٩٦٧، ص ٩٧)

وهذا الأصل -عندهم- قائم سواء وجد إمام أم لم يوجد. على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على ضربين:
أحدهما: ما لا يقوم به إلا الأئمة. كإقامة الحدود، وحفظ بيضة الإسلام، وسد الثغور، تنفيذ الجيوش، وتولية القضاة
والأمراء، وما أشبه ذلك.

والثاني: ما يقوم به كافة الناس. كشرب الخمر، والسرقة، والزنا، وما أشبه ذلك.
والمقصود من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو أن لا يضيع المعروف ولا يقع المنكر. فإذا حصل هذا الفرض
ببعض المكلفين سقط عن الباقيين. فلهذا قالوا: إنه من فروض الكفايات. (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٩٦، ص ٧٤١)

أثر المعتزلة في الفكر الإسلامي:

بعد هذه الإشارة السريعة التي مررنا عليها في الكلام عن أصل المعتزلة وأهم مبادئهم ومعتقداتهم، يجدر بنا في ختام
هذا المبحث أن نشير إلى الآثار التي تركها هذا المذهب في الفكر الإسلامي والمسلمين، سواء كان منها ما هي إيجابية
أو سلبية.

فمن الآثار الإيجابية لهم:

١- إنهم كانوا أول مدرسة كلامية ظهوروا في الإسلام، وأوجدوا الأصول العقلية للعقائد الإسلامية، وكان لهم دور كبير
في تطوير الفكر الديني والفلسفي في الإسلام.

٢- إنهم كانوا أول من تسلحوا من المسلمين بسلاح خصومهم في الدين، وذلك حينما دخل الإسلام طوائف من
اليهود والنصارى والمجوس والديرية، وهم كانوا قد أتقنوا الفلسفة والمنطق اليوناني، فهاجموا الإسلام وأثاروا الشكوك
حوله، فنهض المعتزلة بوجههم، وقاموا بواجبهم، وتسلحوا بسلاحهم، وجادلوهم جدالاً علمياً.

٣- إنهم قد تركوا ثروة علمية كبيرة للمسلمين، وذلك حينما صنفوا الكتب الكثيرة للدفاع عن الإسلام والرد على
الملاحدة والزنادقة وأصحاب الديانات الذين اختلطوا بالمسلمين بعد الفتوحات، فمما صنّفوه في ذلك: كتاب (إثبات
التوحيد) و(الرد على الملحدين) لأبي الهذيل العلاف (ت ٢٣٥هـ)، و(الاحتجاج للنبوّة) و(نصرة الرسالة) و(الاحتجاج

لنظم القرآن) و (الرد على النصارى) و (الرد على اليهود) لأبي عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، و (تنزيه القرآن عن المطاعن) و (تثبيت دلائل النبوة) للقاضي عبد الجبار. وعن الكتاب الأخير يقول الشيخ محمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ) الحنفي الماتريدي: "ولم نرَ ما يقاربُ كتاب (تثبيت دلائل النبوة) للقاضي عبد الجبار في قوة الحجاج، وحسن الصياغة، ودفع شكوك المشككين". (الكوثري، ٢٠١٢، ص ٥٠)

٤- إنهم حتى بعد انتهاء وجودهم كفرقة إسلامية في العالم الإسلامي، إلا أن أفكارهم ما زالت موضع جدل ونقاش العلماء والباحثين في الفكر الإسلامي، وما زال المؤلفون في الإسلاميات يخصصون الصفحات الكثيرة لمناقشة آرائهم والرد عليهم، مع أنه لم يعد هذا المذهب قائما على أرض الواقع، وما هي إلا لقوة أدلتهم ومكانة آرائهم وعقلانية أصحابهم.

٥- هذا المذهب وإن كان قد طويت صفحاته وشوّهت سمعته وانتهى أتباعه إلا أن هناك كثيرين من الباحثين المعاصرين يبدون إعجابهم بهم، وييكون على انقراضهم، ويتمنون أنهم كانوا هم المنتصرين على خصومهم من المذاهب الإسلامية الأخرى. وفي ذلك يقول الكاتب أحمد أمين (ت ١٩٥٤): "وفي رأبي أن من أكبر مصائب المسلمين موت المعتزلة". (أمين، أحمد، ٢٠٠٧، ١٥٠/٣)

وبجانب ذلك فقد كان لهذا المذهب آثار سلبية أيضا على الساحة الإسلامية، وكان لأصحابها مواقف خاطئة سجلها عليهم التاريخ في الصفحات السوداء، ولهم آراء غير مرضية لدى الكثير من العلماء والعقلاء، وقد يكون ذلك السبب الذي أدى إلى سقوطهم والانتهاء بهم. ومن الآثار السلبية لهم:

١- إنهم حوّلوا العقائد الإسلامية إلى مجموعة من القضايا الفلسفية، البعيدة كل البعد عن الروح الدينية. وذلك لإسرافهم في الاستدلال العقلي والمنهج الفلسفي في إثبات قضايا العقيدة الإسلامية. فحينما كانت الصحابة ومن جاء بعدهم من المسلمين الأوائل يلجأون إلى القرآن والسنة في فهم المسائل الإيمانية، وبشرحونها للناس بالطريقة السهلة العذبة التي يفهمها العامي والعالم، جاءت المعتزلة بقواعد عقلية ومناهج منطقية استوردوها من الفلسفة اليونانية، وصوّغوا الدين بطريقة عقلية فلسفية قد لا يناسب غالبية الناس.

٢- إنهم بسبب جدالهم مع الزنادقة والثنوية وأصحاب الديانات الأخرى قد سرى إليهم بعض أفكار مخالفيهم. ذلك أن كل مجادلة نوع من المحاربة المباشرة مع الخصم، والمحارب يأخذ بطريقة محاربه في القتال، ويتقيد بأسلحته، ويتعرف على خططه، ويدرس مرامييه، وكل ذلك من شأنه أن يجعل الخصم متأثرا بخصمه، آخذا عنه بعض مناهجه. (نبيرج، مقدمته لكتاب الانتصار للخياط المعتزلي، ١٩٨٨، ص ٣٨. والكوثري، ٢٠١٢، ص ٤٤. وأبو زهرة، محمد، ٢٠٠٩، ص ١٤١)

٣- إنهم لما وصلوا إلى السلطة في زمن الخليفة المأمون (ت ٢١٨هـ) قاموا بالاضطهاد الديني وفرض آرائهم وقمع مخالفيهم من المذاهب الأخرى، ووضعوا محاكم التفتيش لامتحان العلماء والفقهاء والمحدثين في مسألة خلق القرآن، فقتلوا وضربوا وسجنوا الكثير من أئمة المسلمين، واستمرت هذه المحنة في خلافة المعتصم (ت ٢٢٧هـ) والواثق (ت ٢٣٢هـ) من خلفاء بني العباس، إلى أن جاء المتوكل (ت ٢٤٧هـ) فرفع المحنة، وأبعد المعتزلة عن السلطة. فكان ذلك سببا لذهاب دولتهم وسمعتهم. (الكوثري، ٢٠١٢، ص ٤٤ و ٤٥)

٤- إنهم استخدموا عبارات لا يتناسب مع قداسة الذات الإلهية في العقيدة الإسلامية، فمثلا حينما عزفوا (العدل) - أحد أصولهم الخمسة - قالوا: إن معناه أن الله تعالى لا يفعل القبيح، ولا يخل بما هو واجب عليه. (الهمداني، القاضي

عبد الجبار، ١٩٩٦، ص ١٣٢). ثم رتبوا على هذا الأصل بأنه يجب عليه تعالى اللطف، ويجب عليه الصلاح، ويجب عليه بعثة الرسول... وهي عبارات تدلّ على إساءة الأدب مع الله تعالى. ذلك أن الإيجاب لا يكون إلا لمن هو في مرتبة عليا يفرضها على من هو دونه. فلا ندري من الذي أوجب على الله تعالى تلك الأمور؟ وتأويل هذه الكلمات بأن المقصود منها أن عدالة الله تعالى تستوجب هذه الأشياء، وأن الله تعالى كتب على نفسه الرحمة... لا تخفف من بشاعة هذه العبارات التي استخدموها ولم يراعوا فيها التأدب مع رب العالمين.

المبحث الثالث: التحقيق في بعض المسائل المنسوبة إلى المعتزلة

بعد أن أشرنا إلى أصل المعتزلة ونشأتهم، وأهم أفكارهم وعقائدهم، والآثار التي تركوها على الفكر الإسلامي من خلال تعاليم مذهبهم، سنأتي في هذا المبحث إلى التحقيق في بعض المسائل العقيدية التي نُسبت إليهم من جانب خصومهم في كتب المقالات والفرق، أو في كتب علم الكلام والعقيدة، و سنقوم بالتفحص والتأكد من صحة هذه الآراء والعقائد التي أُلصقت بهم.

المسألة الأولى: نفي الصفات الثبوتية لله تعالى.

انتشر في كتب المتقدمين من علماء العقيدة أن المعتزلة ينكرون الصفات الثبوتية أو الوجودية أو صفات المعاني لله تعالى، ويقومون بتعطيل هذه الصفات، أو يؤولونها جميعاً.

قال البغدادي (ت ٤٢٩هـ): أجمعت فرق المعتزلة كلها على نفي صفاته الأزلية، وأنه ليس له عزّ وجلّ علم ولا قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر ولا صفة أزلية. (البغدادي، ٢٠٠٥، ص ٧٨)

وقال أبو المظفر الإسفرايني (ت ٤٧١هـ): "ومما اتفق عليه جميعهم من مساوئ فضائحهم: نفيهم صفات الباري جلّ جلاله، حتى قالوا: أنه ليس له سبحانه علم ولا قدرة...". (الإسفرايني، ٢٠١٠، ص ٥٣)

وقال الرازي (ت ٦٠٦هـ): "اعلم أن المعتزلة كلهم متفقون على نفي صفات الله تعالى من العلم والقدرة". (الرازي، ٢٠٠٦، ص ٣٣)

كما أن هناك أيضاً من المعاصرين من ذهب هذا المذهب وقَدّ قول هؤلاء الأئمة. (البوطي، ٢٠٠٨، ص ٧٢. والدوري، ٢٠١٣، ص ١٤٠)

قال محمد أبو زهرة: "ولقد جاء المعتزلة من بعد ذلك، ونفوا عن الله تعالى صفات المعاني، وهي القدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، وغيرها من الصفات المذكورة في القرآن، وأولوا ما ذكر في القرآن على أنه أسماء للذات العلية، وليس وصفا لها". (أبو زهرة، محمد، ٢٠٠٩، ص ١٥٧)

وهكذا شاعت لدى علماء العقيدة وأصحاب كتب المقالات نسبة هذا الرأي إلى المعتزلة، وأن هذه القضية مما أجمع عليها جميع فرقهم.

وقبل أن ندخل في مناقشة هذه القضية ينبغي أن نشير إلى أن المسألة متفرعة عن قضية أخرى اختلفت فيها أنظار المتكلمين، وهي قضية العلاقة بين ذات الله تعالى وصفاته. فانقسمت الفرق الكلامية فيها إلى مدرستين:

الأولى: مدرسة الأشاعرة والماتريدية؛ حيث ذهبوا إلى أن لله صفات أزلية قديمة زائدة على الذات قائمة بها، فهو تعالى عالم بعلم، قادر بقدرة، وحيّ بحياة، مريد بإرادة، وهكذا في سائر الصفات، فالصفات عندهم تدل على معان زائدة على مفهوم الذات. ثم قالوا: إن هذه الصفات لا يقال هي عين ذاته تعالى، ولا هي غير ذاته تعالى، بل يقال: إن ذاته تعالى وصفاته الثبوتية قديمة من غير وجود تغاير. (التفتازاني، ١٣٢٩هـ، ١٠٤/١ وما بعدها)

والثانية: مدرسة المعتزلة؛ حيث ذهبوا إلى أن هذه الصفات عين ذاته تعالى، وأنه تعالى عالم وقادر بذاته، وليس

بعلم وقدرة زائدتين عليه تعالى. (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٩٦، ص ١٨٢؛ ١٩٨٨، ٢١٢/١. والملاحمي، ٢٠١٠، ص ١٠٨، ٦٥) والذي حمل المعتزلة على ذلك هو التأكيد على أصل التوحيد، ففي سبيله رفضوا أي نوع من أنواع الفصل والتعدد بين صفات الله وبين ذاته. لأن الله تعالى قديم، وصفة القديم قديم مثله، فإذا كانت الصفة شيئاً غيره أو زائدةً عليه تعالى كان هناك قديمان أو أكثر، وتعددت القدماء، وهو ينافي التوحيد لله تعالى. (عمارة، محمد، ١٩٨٨، ص ٥٢، ٥١)

هذا هو أصل المسألة التي رُمى بسببها علماء المعتزلة بنفي صفات الله تعالى، حيث رأوا أنهم يعنون بنفي زيادة الصفات على الذات نفي الصفات على الحقيقة، أو أن ذلك من لازم قولهم.

لكن الذي يبدو راجحاً لدينا بعد التأكد ومراجعة المصادر الأصلية للمعتزلة أن اتهامهم بذلك ليس بصحيح، سواء صحت مقالاتهم في عدم زيادة الصفات على الذات، أم لا.

وذلك أن أئمة المعتزلة يصرّحون بكل وضوح أن الله تعالى متصف بصفات الكمال، وأنها من لوازم ذاته العلية، وأن هذه الصفات لا يشاركه فيها غيره تعالى.

قال القاضي عبد الجبار: فإن قيل فما علم التوحيد؟ قيل له: هو العلم بما تفرد الله عز وجل به من الصفات التي لا يشاركه فيها أحد من المخلوقين.

ثم فسّر القاضي عبد الجبار معنى العلم بهذه الصفات، فقال: أن تعلم أن لهذا العالم صائعا، وأنه موجود قديما، وأنه عالم، وأنه حي، وأنه سميع بصير. (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٩٨، ص ٦٨، ٦٧؛ ١٩٨٨، ٢١٠/١)

والذي يلاحظ على كلام القاضي عبد الجبار أنه جعل إثبات هذه الصفات والعلم بها من التوحيد؛ الذي هو أصل من أصولهم الخمسة.

وهكذا فعل كل أئمة المعتزلة في مصنفاتهم، فبدأوا أولاً بالاستدلال على وجوده تعالى، ثم بإثبات هذه الصفات له عز وجل. قال محمود بن محمد الملاحمي (ت ٥٣٦هـ) (وهو من متأخري أئمة المعتزلة): "واعلم أننا ندلّ أولاً على أنه لا بد من قديم مُحدث للأجسام، وأنه هو الله تعالى. ثم ندلّ على أنه تعالى قادر عالم حي إلى غير ذلك من الصفات". (الملاحمي، ٢٠١٠، ص ٦٥)

هذه هي نصوص أئمة الاعتزال في المسألة، ونرى أنها هي التي ينبغي أن تنسب إلى مذهبهم، لا الذي نسبته إليهم خصومهم.

وقد تنبّه إلى هذا الأمر بعض المحققين من الأشاعرة؛ فأرأوا أن رمي المعتزلة بنفي الصفات ليس لها صحة، فقال إسماعيل الكلبي (ت ١٢٠٥هـ): "لا يلزم من نفي زيادة الصفات نفي الصفات". (الكلبي، ١٣١٨هـ، ٣٠٠/١)

كما تنبّه لذلك بعض المعاصرين، فقال عرفان عبد الحميد: "لقد عدّ بعضُ كتاب الفرق مذهب المعتزلة مماثلاً لمذهب الفلاسفة في تفسير الصفات، وذلك خطأ كبير، فالمعتزلة لم ينكروا وجود الصفات الإلهية تماماً كما فعل الفلاسفة؛ بل أثبتوا عينية الصفات، فقالوا: إن لله صفات هي عين الذات". (عبد الحميد، عرفان، ١٩٧٦، ص ٢٣٦)

المسألة الثانية: التكليف بشريعة العقل قبل شريعة الرسل.

شاعت فكرة لدى علماء العقيدة وأصول الفقه مفادها أن المعتزلة يرون أن الإنسان مكلف بشريعة العقل قبل إرسال الرسل، وأنهم يرون أن العقل يدرك الحسن والقبح للأشياء بنفسه، وعليه فإن الإنسان مكلف قبل أن يصل إليه دعوة الأنبياء بترك القبيح وفعل الحسن، ويترتب على ذلك المدح والذم في الدنيا، والثواب والعقاب في الآخرة. وهذه الفكرة سادت لدى العلماء المتقدمين والمعاصرين على حدّ سواء. (الرجحاني، ١٩٩٨، ٢٠٣/٨. والإسفراييني، ٢٠١٠، ص ٥٦، والمحلي، ١٩٣٧، ٥٧/١، والزيدان، ١٩٩٥، ص ٧١)

قال الغزالي (ت ٥٠٥هـ): "ندعي أنه لو لم يرد الشرع لما كان يجب على العباد معرفة الله تعالى وشكر نعمه، خلافاً للمعتزلة، حيث قالوا: إن العقل بمجرد موجبه". (الغزالي، ١٩٩٠، ص ١١٨)

وقال الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ): "مذهب أهل الحق أن العقل لا يدل على حسن الشيء وقبحه في حكم التكليف من الله شرعاً، ...، وخالفنا في ذلك الثنوية والتناسخية والبراهمة والخوارج والكرامية والمعتزلة، فصاروا إلى أن العقل يستدل به حسن الأفعال وقبحها، على معنى أنه يجب على الله الثواب والثناء على الفعل الحسن، ويجب عليه الملام والعقاب على الفعل القبيح". (الشهرستاني، ٢٠٠٩، (ب)، ص ٣٦٢، ٣٦٣)

هكذا نقل الشهرستاني رأي المعتزلة، وحشرهم مع طوائف الكفار والمشركين!

وقال محمود قاسم -وهو يشرح مذهب المعتزلة في الحسن والقبح-: "وإذا كان الإنسان قد وهب عقلاً فذلك لكي يستخدمه، أي انه مكلف قبل ورود الشرائع". (قاسم، محمود، ١٩٦٤، ص ٩١)

وقال وهبة الزحيلي في بيان مذهب المعتزلة: "وعلى هذا، فإن من لم تبلغهم دعوة الرسول ولا شرائعهم مطالبون بفعل ما يهديهم عقلهم إلى أنه حسن، ويثابون من الله على فعله، وبترك ما يهديهم عقلهم إلى أنه قبيح، ويعاقبون من الله على فعله". (الزحيلي، ١٩٩٧، ١١٩/١)

هذه هي الصورة السائدة لدى أغلب المتكلمين والأصوليين لمذهب المعتزلة في هذه المسألة، وهي قضية لها خطورتها، حيث يلزم منها أن العقل -عندهم- يقوم مقام الوحي، وأن العقل يغني عن بعثة الأنبياء، وأن دعوة الأنبياء والرسول جاءت زائدة، أو -على الأقل- جاءت مقررة ومؤكدة لما ذهب إليه العقل. وعليه فلا يبقى لبعثة الأنبياء ولا لشريعتهم ودعوتهم قيمة كبيرة.

وهي تهمة لا يليق إصاقها بفرقة منسوبة إلى الإسلام، وإنما هي أشبه بدعوى البراهمة والملاحدة، وحاشا أن يتجرأ مسلم على القول بها.

وإذا كان المعتزلة قائلين بذلك حقاً فكيف يعدون فرقة إسلامية؟ وكيف قرّر علماء أهل السنة أنه يجري عليهم أحكام المسلمين، وتجاوز الصلاة خلفهم؟

قال الشيخ زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ): "ولم يزل السلف والخلف على الصلاة خلف المعتزلة وغيرهم، وإجراء أحكام المسلمين عليهم". (الأنصاري، ١٣١٣هـ، ٢١٩/١)

والآن نلجأ إلى المصادر الحقيقية لأهل هذا المذهب ماذا يقولون في هذه القضية ذات الخطورة البالغة؟ وكيف يشرحون عقيدتهم؟

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي في الاستدلال على أن أطفال المشركين غير معدّبين لأنهم غير مكلفين: "...وقال: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا} [الإسراء: ١٥]، فإذا كان تعالى لا يعذب حتى يؤكّد الحجة بالرسول؛ فبأن لا يعذب من لا عقل له أولى". (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٨٨، ٢٥١/١)

وقال أيضاً في بيان إبطال (التكليف بما لا يطاق) وعدم (تعذيب أطفال المشركين): "{وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا} [الإسراء: ١٥]، فإذا كان تعالى لا يعذب حتى يقيم الحجة بالرسول وبالبيانات فكيف يجوز أن يعذب المرء على أمر لم يقدر عليه؟ وكيف يجوز أن يعذب الطفل بذنب أبيه؟ وهو من لا يقدر ولا يعرف الخير من الشر. وكل ذلك يبطل قول هؤلاء المجبرة". (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ٢٠٠٥، ص ٢٢٧)

فيؤخذ من هذا أن القاضي عبد الجبار يرى أن عدم تعذيب من لم تبلغهم الدعوة أمر مقطوع به ومجمع عليه، وجعله أصلاً ودليلاً لمسائل أخرى مختلف فيها.

وقال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في تفسير قوله تعالى: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا} [الإسراء: ١٥]: "وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ} وما صحَّ منا صحة تدعو إليها الحكمة أن نعذب قوماً إلا بعد أن {نَبْعَثَ} إليهم {رَسُولًا} فتلزمهم الحجة". (الزمخشري، ٢٠٠٢، ص ٥٩٢)

هكذا فسّر الزمخشري -من أئمة الاعتزال- الآية، وقرّر أنه لا يليق بحكمة الله تعالى أن يعذب قوماً إلا بعد إرسال الرسل إليهم. وهو صريح في أنه لا ثواب ولا عقاب في الآخرة قبل بعثة الأنبياء.

هذه هي نصوص أئمة المعتزلة في بيان هذه القضية، وهي في غاية الوضوح. لكن الذي حمل هؤلاء العلماء على نسبة هذا الرأي إلى المعتزلة هو اختلافهم في مسألة الحسن والقبح.

فإن المعتزلة يرون أنهما وصفان ذاتيان للأشياء، ويأتي العقل أو الشرع ليكشف هذا الوصف، واستدلوا بقوله تعالى: {يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُجِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ} [الأعراف: ١٥٧]. فهناك بعض الأمور يمكن اكتشاف الحسن أو القبح فيها بالعقل قبل ورود الشرع، وهناك أشياء لا مجال للعقل في إدراك الحسن أو القبح فيها، بل هي موقوفة على السمع.

أما الأشاعرة فهم ذهبوا إلى أن معنى الحسن والقبح ليست من الصفات الذاتية في الأشياء، وإنما يرجع ذلك إلى أمر الشارع، فما أمر به الشرع فهو حسن، وما نهى عنه الشرع فهو قبيح. (الجليند، ٢٠١٠، ص ٤٧٠)

ففهم هؤلاء العلماء أن المعتزلة يرون أن العقل يكفي في فهم حسن الأشياء وقبحها، وأن ذلك يترتب عليه المدح والذم في الدنيا، والثواب والعقاب في الآخرة. وهو ما لم يقله المعتزلة إطلاقاً.

وقد تنبه إلى تصحيح هذه القضية بعض المعاصرين، وفي ذلك يقول عرفان عبد الحميد: "إن الفكرة التي كونها بعض الباحثين عن المعتزلة؛ والتي صورتها كفرقة خارجة عن الدين ومناهج أهل السنة، ومثّلتهم أحياناً كفلاسفة عقليين أرادوا فرض نظرياتهم القاصرة على الدين وإحلال شريعة العقل محلّ شريعة النقل فكرة خاطئة في مجموعها، أوجدتها الكتابات العدائية التي ملأت كتب المقالات". (عبد الحميد، عرفان، ١٩٦٧، ص ١١١)

المسألة الثالثة: سؤال القبر وعذابه.

من المسائل التي انتشرت نسبتها إلى المعتزلة لدى المتكلمين وأصحاب كتب المقالات والفرق مسألة إنكار عذاب القبر، وسؤال الملكين. وقد نسب بعضهم إنكار هاتين القضيتين إلى جميع المعتزلة، وبعضهم إلى بعض المعتزلة.

قال أبو الحسن الأشعري (ت ٣٣٠هـ): "اختلفوا في عذاب القبر: فمنهم من نفاه، وهم المعتزلة والخوارج. ومنهم من أثبتته وهم أكثر أهل الإسلام". (الأشعري، ١٩٩٠، ١١٦/٢)

وقال أبو المظفر الإسفرايني -وهو يشرح مذهب المعتزلة-: "وأنكروا عذاب القبر أيضاً، وأنكروا قول عمر: "إني أعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر" مع اتفاق أهل النقل على رواية هذا الخبر على الاستفاضة، وقول جميع السلميين (ت ٤٧١هـ): {وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ} [البقرة: ٢٠١]، وفي عذاب القبر قد بلغت الأخبار حدّ التواتر في المعنى، وإن كان كل واحد منها لم يبلغ حدّ التواتر في اللفظ. فأنكروا ما في ذلك من نصوص القرآن كقوله تعالى في صفة آل فرعون: {النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ} [غافر: ٤٦]" ثم قال الإسفرايني: "واعلم أن ما ذكرناه من فضائحهم مما يعتم جميعهم، واتفقت عليه كلمتهم". (الإسفرايني، ٢٠١٠، ص ٥٧)

وقال ملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ): وسؤال منكر ونكير في القبر، وعذابه حقّ واقع. وفي المسألة خلاف المعتزلة وبعض الروافض. (القاري، ٢٠٠٩، ص ٢٠٨، ٢٠٧)

يلاحظ أولاً على هذه النصوص أن أصحابها لم يقتصروا نسبة إنكار السؤال والعذاب على المعتزلة فقط، بل نسبوه إلى أغلب الفرق المخالفة لهم؛ من الخوارج والروافض والمعتزلة.

كما يلاحظ أن هؤلاء نسبوا إنكار سؤال القبر وعذابه أو أحدهما إلى جميع المعتزلة، ورأوا أن هذه المسألة مما أجمع عليها المعتزلة. لكن بعض الأئمة نسبها إلى جماعة من المعتزلة، ولم يعمّم هذا الرأي فيهم.

فبعضهم نسبته إلى (أكثر المعتزلة)، كما قال السيد الشريف الجرجاني (ت ٧٥٦هـ): إحياء الموتى في قبورهم، ومسألة منكر ونكير لهم، وعذاب القبر للكافر والفاسيق كلها حق عندنا. وأنكره مطلقاً أكثر المتأخرين من المعتزلة. (الجرجاني، ١٩٩٨، ٣٤٦، ٣٤٥/٨)

وبعضهم نسبته إلى (بعض المعتزلة)، كما قال التفتازاني (ت ٧٩٣هـ): "وأنكر عذاب القبر بعض المعتزلة والروافض، لأن الميت جماد لا حياة له ولا إدراك، فتعذيبه محال". (التفتازاني، ١٣٢٩هـ، ١٦٢/١، ١٦٣)

وهكذا اختلفت كلماتهم في نسبة إنكار السؤال والعذاب إلى المعتزلة، فبينما نسبته بعضهم إلى جميع المعتزلة، في حين اقتصر بعضهم نسبة ذلك إلى بعض المعتزلة أو أكثر المعتزلة.

وقد سرت هذه الفكرة إلى بعض الباحثين المعاصرين، فقلدوا كلام الأئمة السابقين، دون تمحيص وتدقيق ونظر في أقوال المعتزلة أنفسهم.

قال قحطان عبد الرحمن الدوري: "وأنكر عذاب القبر: جهنم، والمعتزلة". (الدوري، ٢٠١٣، ص ٦٣٩)

والآن لنر ما يقول المعتزلة أنفسهم في هذه المسألة التي شاعت نسبتها إليهم، وكيف يشرحون عقيدتهم فيها؟ قال الملاحمي من المعتزلة: "أما عذاب القبر فقد أثبتته أصحابنا". وقال أيضاً: "وقد ذكر أصحابنا أن الأخبار تواترت عنه (عليه السلام) في عذاب القبر". (الملاحمي، ٢٠١٠، ص ٥٤٠، ٥٣٩)

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: {الَّذِينَ يُغْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ} [غافر: ٤٦]: {غدوا وعشيا} أي في هذين الوقتين يعذبون بالنار، وفيما بين ذلك الله أعلم بحالهم. ويجوز أن غدوا وعشيا عبارة عن الدوام. هذا ما دامت السماوات والأرض، فإذا قامت الساعة قيل لهم {أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ} عذاب جهنم. ويستدل بهذه الآية على إثبات عذاب القبر. (الزمخشري، ٢٠٠٢، ص ٩٥٨)

فالذي يفهم من كلام الزمخشري أنه أثبت عذاب القبر في البداية، حينما فسّر عذاب آل فرعون بالغدو والعشي أن ذلك في الدنيا قبل قيام الساعة، وهو واضح أن هذا العذاب يكون في قبورهم قبل عذاب جهنم. ثم أوضح أن هذه الآية دليل على إثبات عذاب القبر.

وقد بين القاضي عبد الجبار أن الإيمان بعذاب القبر من المسائل المجمع عليها بينهم، ثم أوضح السبب الذي جعل بعض العلماء ينسب إنكاره إليهم، فقال: "فصل في عذاب القبر. وجملة ذلك أنه لا خلاف فيه بين الأئمة. إلا شيء يحكى عن ضرار بن عمرو، وكان من أصحاب المعتزلة ثم التحق بالمجبرة، ولهذا ترى ابن الراوندي يشنع علينا ويقول: إن المعتزلة ينكرون عذاب القبر ولا يقرون به". ثم شرع القاضي عبد الجبار في الاستدلال على صحة عذاب القبر، وكيفية ثبوته، والوقت الذي يقع فيه، وفائدته، بشيء من التفصيل. (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٩٦، ص ٧٣٠)

(وضرار بن عمرو) المشار إليه؛ هو كان قاضياً، وكان من المعتزلة في البداية، ثم طمع برياستهم في بلده، فلم يدركها، فخالفهم، فطرده المعتزلة من صفوفهم. وصنف ضرار نحو ثلاثين كتاباً، بعضها في الرد على المعتزلة. (الزركلي، ٢٠٠٢، ٢١٥/٣)

وقد أعلن المعتزلة براءتهم من ضرار، وأنه لم يعد معتزلياً، فلا يحسب أقواله على المعتزلة، ولا ينسب آراؤه إليهم.

فقال أبو الحسين الخياط المعتزلي: "أما ضرار وحفص فليسا من المعتزلة". (الخياط، ١٩٨٨، ص ١٣٢)
وقال القاضي عبد الجبار: "من عدّه -ضرار- من المعتزلة فقد أخطأ، لأننا نتبرأ منه، فهو من المجبرة". (الهمداني،
القاضي عبد الجبار، ١٩٧٤، ص ٣٩١)

هذا هو قول المعتزلة في عذاب القبر، وقد أعلنوا أنهم يؤمنون به، بل عقدوا لإثباته والاستدلال عليه فصولاً في كتبهم. فلا يبقى لنسبة إنكاره إليهم معنى!
وأما سؤال القبر فهو أيضاً من المسائل التي تُسب إلى المعتزلة خلاف معتقدتهم؛ حيث قالوا إنهم ينكرونه، وهم يقولون بإثباته.

فقال القاضي عبد الجبار: "وأما المسألة فمما يجب اعتقاده أيضاً، فقد قال تعالى: {فَوَرِّكْ لِنَسْأَلْتَهُمْ أَجْمَعِينَ} [الحجر: ٩٢] وقال: {وَقَفُّوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ} [الصفات: ٢٤] وقال: {لَيْسَ أَلِصَّادِقِينَ عَنْ صَدَقِهِمْ} [الأحزاب: ٨]، إلى غير ذلك". (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٩٦، ص ٧٣٦)

وقال الملاحمي: "فأما المسألة في القبر فقد ورد فيها أخبار، وهي إما ثواب أو عقاب، لأن الكفار وأكثر الفساق جهال بالله ودينه، فمتى سئلوا عن علوم الدين كان ذلك حزناً لهم وفضيحة، والعالم بها يسر إذا أجاب بالجواب الصائب المستقيم". (الملاحمي، ٢٠١٠، ص ٥٤١)
المسألة الرابعة: صحائف الأعمال.

المقصود بصحائف الأعمال: الوثيقة التي كُتبت فيها أعمال البشر، من الطاعات والمعاصي. فيعطى يوم القيامة للمؤمنين بأيمانهم، وللکفار بشمائلهم ووراء ظهورهم. (الباجوري، ٢٠٠٢، ص ٢٩٠)
ومع أن هذه القضية ثابتة بالقرآن، وبنصوص صريحة لا تحتل التأويل، فهي أيضاً من المسائل التي تُسب إلى المعتزلة إنكارها.
ونحن لا نرى أن هناك فرقة تنتسب إلى الإسلام حقاً؛ وتنكر هذه القضية البديهية الثابتة بالنصوص القطعية الصريحة؟

قال تعالى: {وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَشْهُورًا} [الإسراء: ١٣]، وقال: {فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَفْرَعُوا كِتَابِيهِ} [الحاقة: ١٩]، وقال: {وَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتِ كِتَابِيهِ} [الحاقة: ٢٥]. إلى غير ذلك من الآيات القرآنية...

وممن نسب إنكار هذه القضية إلى المعتزلة السعد الفتازاني (ت ٧٩٣هـ)، فقال: "والكتاب المثبت فيه طاعات العباد ومعاصيهم يؤتى للمؤمنين بأيمانهم، وللکفار بشمائلهم ووراء ظهورهم حقاً، ...، وأنكره المعتزلة زعماً منهم أنه عبث" (الفتازاني، ١٣٢٩هـ، ١/١٦٥)

وقال محمد بن سليمان الحلبي الريحاوي (ت ١٢٢٨هـ): "وأنكر بعض المعتزلة الكتاب، يزعمون أن الأعمال معلومة لله تعالى، فكتابتها عبث". (الريحاوي، ٢٠١٢، ص ١٦٠)

والآن لنرجع إلى كتب المعتزلة أنفسهم، لنعرف عقيدتهم من لسانهم، لا من لسان خصومهم، ونرى ماذا يقولون.
قال القاضي عبد الجبار: "وأما نشر الصحف فقد نطق به القرآن". (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٩٦، ص ٧٣٦)
وقال الزمخشري في تفسيره: "وجعلت اليمين لکاتب الحسنات، والشمال لکاتب السيئات، ووعد المحسن أن يؤتى كتابه بيمينه، والمسيء أن يؤتاه بشماله". (الزمخشري، ٢٠٠٢، ص ٩٠٤)
وقال أيضاً: "ففيها تنشر الكتب فيأخذ الفائز كتابه بيمينه والهالك كتابه بشماله". (الزمخشري، ٢٠٠٢، ص ١١٣٦)

هذه هي نصوص المعتزلة في المسألة، وهي في غاية الوضوح والجلال. والأغرب في كل ذلك أن خصوم المعتزلة حينما نسبوا إليهم إنكار صحائف الأعمال عللوا ذلك بأنها عبث لا معنى له عند المعتزلة. وأغلب الظن أنهم استنتجوا ذلك مما فهموه من مذهب المعتزلة، ولم يعتمدوا في ذلك على نصوص أئمة مذهب الاعتزال.

ولنر كيف يعلل المعتزلة وجود الصحيفة مع المسألة يوم القيامة، ثم لنقارنه بما نسبته إليهم خصومهم! قال القاضي عبد الجبار: "وقوله تعالى: {وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ كِرَامًا كَاتِبِينَ} [الانفطار: ١٠، ١١] هو بعث للمرء على الطاعة لأنه إذا تحقق في كل ما يأتيه أنه محصى مكتوب في صحيفته محاسب عليه زجره ذلك عن فعله". (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ٢٠٠٥، ص ٤٥٣. وينظر له أيضا: ١٩٧٤، ص ٢٠٥)

المسألة الخامسة: الميزان.

المقصود بالميزان: هو ما يوزن به يوم القيامة أعمال العباد، من الخير والشر. (الأشعري، ١٩٩٠، ١٦٤/٢) وهي من الحقائق الغيبية التي تتعلق بما بعد الموت، فالطريق إلى إثباتها هو السمع لا غير. وقد ثبتت حقيقة الميزان بنص القرآن، قال تعالى: { وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا } [الأنبياء: ٤٧]، والآيات القرآنية في الميزان كثيرة. وعليه فلا يسع لمسلم إنكاره، أو تأويله بما يبغده عن معناه الظاهر.

وهذه المسألة من المسائل التي تُسبب إلى المعتزلة إنكارها، كما تُسبب إليهم تأويل الآيات التي تثبت الميزان. قال أبو المعين النسفي (ت ٥٠٨هـ): "قالت المعتزلة: لا ميزان، ولا حساب، ولا صراط، ولا حوض، ولا شفاعة. والميزان يحتاج إليه العامي والبقالون، وكل موضع ذكر الله تعالى الميزان والحساب أراد به العدل". (النسفي، ٢٠١٤، ص ٢١٣) وقال الآمدي (ت ٦٣١هـ): "وأما الميزان: فقد أثبتته الأشاعرة والسلف وأكثر المسلمين، وانكره المعتزلة، لكن منهم من أحاله عقلاً، ومنهم من جوّره عقلاً وإن لم يقض بثبوتها". (الآمدي، ٢٠٠٣، ٢٦٦/٣)

وقال ملا علي القاري: "وقد أنكر المعتزلة الميزان والحساب والكتاب بعقولهم الناقصة، مع وجود الأدلة القاطعة". (القاري، ٢٠٠٩، ص ٢١٣)

إلى غير ذلك من أقوالهم في هذا الشأن... (التفتازاني، ١٣٢٩هـ، ٦٥١/١. والدوري، ٢٠١٣، ص ٦٧٣) والآن لنحقق في هذه القضية أيضا ونرى مذهب أهل الاعتزال فيها من كلام أئمتهم. فبالنسبة إلى أصل القضية قال الملاحمي: "وأما الميزان فقد أثبتته أصحابنا على الحقيقة". (الملاحمي، ٢٠١٠، ص ٥٤١). واستدلوا لإثباته بما سبق من الآيات القرآنية. (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٩٦، ص ٧٣٥).

ثم إنهم بينوا أن المراد بالميزان هو المعهود بيننا، فلا حاجة إلى تأويل تلك الآيات. كما قال القاضي عبد الجبار: "ولم يرد الله تعالى بالميزان إلا المعقول منه المتعارف فيما بيننا، دون العدل وغيره على ما يقوله بعض الناس،... وكلام الله تعالى مهما أمكن حمله على الحقيقة لا يجوز أن يعدل به عنه إلى المجاز". (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٩٦، ص ٧٣٥).

وهذا نص صريح وقاطع من أئمة المعتزلة يحل هذه القضية، كما أنه يحل قضايا أخرى أيضا في فهم حقيقة مذهبهم، حيث إن ما جاء في كتاب الله تعالى من النصوص في أي قضية ينبغي حملها على حقيقتها، ولا يصرف بها إلى المعنى المجازي ما أمكن ذلك.

ثم أطال القاضي عبد الجبار النفس في ذكر حقيقة الميزان، وبيان معناه، والرد على من أوله بالعدل أو غيره من المعاني، ثم ختم الكلام على هذه المسألة بذكر فوائد الميزان. فثبت أن جمهور المعتزلة قائلون بالميزان على يفهم من معناه المتعارف بيننا، ولم ينكره سوى بعض المعتزلة، حيث أولوه بالعدل الإلهي، وقد رد عليهم القاضي عبد الجبار

بشدة. (الهمداني، القاضي عبد الجبار، ١٩٩٦، ص ٧٣٦، ٧٣٥؛ ١٩٧٤، ص ٢٠٥، ٢٠٤. والزمخشري، ٢٠٠٢، ص ٦٨٠)

وبعد، فهذه مسائل اخترناها للبحث والتحقيق فيها، وقد تبينت حقيقة رأي المعتزلة فيها، وأنهم يعتقدون خلاف ما ينسبون إليهم فيها. ومع ذلك فأنها ليست كل المسائل التي نُسب إليهم خلاف مذهبهم ومعتقدهم، بل بقيت مسائل أكثر مما ذكرناها بكثير، لكننا نقتصر هنا على هذا العدد، لأن مثل هذه البحوث لا تتحمل أكثر من ذلك.

كما أن هذا العمل يفتح باباً أمام الباحثين في مجال العقيدة وعلم الكلام والفِرَق أن يبحثوا في حقيقة الأقوال المنسوبة إلى المعتزلة وغيرها من الفرق العقائدية في كتب المتكلمين وعلماء العقيدة، ويحققوا فيها، فسيجدون الكثير من هؤلاء العلماء أنهم لم ينصفوا مخالفيهم، ونسبوا إلى خصومهم الكثير من الآراء والعقائد التي لا حقيقة لها، أو ألزموهم بالزامات بعيدة لا صحة لها.

ولذلك فإننا نرى أن الطريق الصحيح لمعرفة عقيدة أي فرقة يكون فقط بالرجوع إلى كتب أصحاب هذا المذهب، والاستشهاد بنصوص أئمتهم، لا الرجوع إلى كتب خصومهم ومنتقديهم.

ونختتم الكلام بأننا لا نهدف -من هذا البحث- إلى تأييد آراء فرقة عقائدية بعينها، ولا نعيب على العلماء الذين سبقت الإشارة إليهم في مخالفتهم للمعتزلة، فلهم الحرية المطلقة في أن يخالفوا المعتزلة فيما ذهبوا إليه من المذاهب، أو فيما ارتأوه من الآراء. ذلك أن التقليد في أمور العقيدة ممنوع، بل يجب على كل أحد الاجتهاد والنظر في مسائل الاعتقاد. (ابن العربي، ٢٠١٥، ص ١١٢) والاجتهاد اللازم أساسه تلك الحرية المطلقة. وإنما نعيب عليهم عدم الأمانة في النقل والنزاهة في النقد. فهم -غالباً- لا يذكرون مقالات المعتزلة، وإنما يستنتجون من القواعد التي تنسب إلى المعتزلة آراء؛ وينسبونها إليهم، أو يلزمونهم بالزامات بعيدة؛ هم صرحوا بخلافها، وهذا هو ما دفعنا إلى كتابة هذا البحث.

نرجو أن نكون قد أدينا البحث حقاً، فإن كنا موفقين في ذلك فتلك نعمة منّ بها علينا رب العالمين، وإن أخطأنا أو قضرنا في شيء فنتعذر إلى الله وإلى الناس، ونستغفر عنه. فسبحان من لا يخطئ ولا يسهو، وصلى الله وسلّم على عبده ورسوله، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم لقائه.

الخاتمة

يمكننا أن نلخص النتائج التي توصل إليها البحث بصورة إجمالية في النقاط الآتية:

١- المعتزلة فرقة إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي، وانتشرت بشكل واسع في العصر العباسي الأول، حتى صارت تعاليمها عقيدة بعض الخلفاء والأمراء، ثم انتهى أمر هذا المذهب في أرض الواقع، وبقي له بعض آثار علمائه، كما أن أفكار المذهب ما زالت لها حضور في مناقشات كتب العقيدة وعلم الكلام والفرق.

٢- اختلفت الآراء في أصل تسميتهم بالمعتزلة، والراجح أن هذه التسمية جاءت لثقل به أولئك الذين لا ينصرون أحد الفريقين المتنازعين (أهل السنة والخوارج) في مسألة مرتكب الكبيرة.

٣- انقسمت المعتزلة إلى مذاهب ومدارس كثيرة، تميّزت كل فرقة منها بجملّة آراء تخصها، إلا أن جميعهم يجتمعون على خمسة أصول جعلوها مبادئ لمذهبهم، وهي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٤- كان لهذا المذهب آثار إيجابية، وآثار سلبية على الفكر الإسلامي والمسلمين.

٥- أثبتنا هذا المذهب بتشويه سمعته من قبل خصومه، وألصق بأصحابه آراء وعقائد لا تصح نسبتها إليهم، ونسبت إليهم أمورهم جزموا بإنكارها وردّها. والسبب في ذلك فيما نرى: أن المعتزلة لما وصلوا إلى السلطة ونكلوا بخصومهم، جعلوا خصومهم من المذاهب الأخرى يردون بالمثل؛ فشئعوا عليهم في كتب المقالات والفرق، ونسبوا إليهم عقائد زائفة

رأوا من لوازم مذهبهم. لكنها بعد البحث والتنقيح ظهر أنها ليست من أقوالهم، وإنما هي من آثار هذه الحروب المذهبية التي دارت بينهم.

٦- الطريق الصحيح لمعرفة عقيدة أي فرقة يكون فقط بالرجوع إلى كتب أصحاب المذهب نفسه، والاستشهاد بنصوص أئمتة، لا الرجوع إلى كتب خصومه ومنتقديه.

المصادر والمراجع

تنبيه: لم نعتبر ب(ال) التعريف في ترتيب الأعلام والكتب.

- ١- الآمدي، سيف الدين أبو الحسن علي بن محمد بن سالم، أبحاث الأفكار في أصول الدين. تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
- ٢- أبو زهرة، محمد، تاريخ المذاهب الإسلامية. دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٩.
- ٣- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين، لسان العرب. دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- ٤- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المالكي، المتوسط في الاعتقاد. تحقيق: عبد الله التوراتي، دار الحديث الكتانية، المغرب، ٢٠١٥.
- ٥- أمين، أحمد، فجر الإسلام. دار الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩.
- ٦- أمين، أحمد، ضحى الإسلام. دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧.
- ٧- الأنصاري، أبو يحيى زكريا، أسنى المطالب. المطبعة الميمونية، مصر، ١٣١٣هـ.
- ٨- الإسفرايني، أبو المظفر، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين. تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ٢٠١٠.
- ٩- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٠.
- ١٠- الباجوري، إبراهيم بن محمد بن أحمد، تحفة المرید علی جوهرة التوحيد. تحقيق: علي جمعة محمد الشافعي، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢.
- ١١- بدوي، عبد الرحمن، مذاهب الإسلاميين. دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ٢٠٠٨.
- ١٢- بدوي، عبد الرحمن، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية. مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٠.
- ١٣- البوطي، محمد سعيد رمضان، المذاهب التوحيدية والفلسفات المعاصرة. دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠٨.
- ١٤- الجليند، الدكتور محمد السيد، الحسن والقبح. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ٢٠١٠. (بحث منشور في موسوعة العقيدة الإسلامية)
- ١٥- الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد، شرح المواقف. تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
- ١٦- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد، الفرق بين الفرق. دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٥.
- ١٧- الدوري، الدكتور قحطان عبد الرحمن، العقيدة الإسلامية ومذاهبها. كتاب-ناشرون، لبنان، ٢٠١٣.
- ١٨- الهمداني، القاضي عبد الجبار، عماد الدين أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الأسد آبادي، الأصول الخمسة. تحقيق: فيصل بدير عون، مطبوعات جامعة الكويت، لجنة التأليف والتعريب والنشر، ط١، ١٩٩٨.
- ١٩- الهمداني، القاضي عبد الجبار، عماد الدين أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الأسد آبادي، المنية والأمل. تحقيق: سامي النشار، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية-مصر، ١٩٧٢.
- ٢٠- الهمداني، القاضي عبد الجبار، عماد الدين أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الأسد آبادي، المختصر في أصول الدين. تحقيق: الدكتور محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨. (مطبوع ضمن رسائل العدل والتوحيد)
- ٢١- الهمداني، القاضي عبد الجبار، عماد الدين أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الأسد آبادي، فضل الاعتزال. تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٧٤.
- ٢٢- الهمداني، القاضي عبد الجبار، عماد الدين أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الأسد آبادي، شرح الأصول الخمسة. تحقيق: عبد الكريم

عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٦.

- ٢٣- الهمداني، القاضي عبد الجبار، عماد الدين أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الأسد آبادي، تنزيه القرآن عن المطاعن. دار النهضة التونسية، بيروت، ٢٠٠٥.
- ٢٤- الزحيلي، وهبة، أصول الفقه الإسلامي. دار إحسان، طهران، ط ١، ١٩٩٧.
- ٢٥- الزيدان، عبد الكريم، الوجيز في أصول الفقه. دار إحسان، طهران، ط ٣، ١٩٩٥.
- ٢٦- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢.
- ٢٧- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الأعلام. دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥، ٢٠٠٢.
- ٢٨- الكوثري، محمد زاهد، مقدمات الكوثري. دار السلام، القاهرة، ط ١، ٢٠١٢.
- ٢٩- الكلبوي، إسماعيل بن مصطفى، حاشية على شرح العقائد العنصرية. المطبعة العثمانية، ١٣١٨هـ.
- ٣٠- المحلي، الجلال شمس الدين محمد بن أحمد، شرح جمع الجوامع. مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٩٣٧. (المطبوع مع حاشية البناني)
- ٣١- الملاحمي، محمود بن محمد الخوارزمي، الفائق في أصول الدين. تحقيق: فصيل بدير عون، دار الكتب والناشر القومية، القاهرة، ٢٠١٠.
- ٣٢- الملطي، أبو الحسين محمد بن أحمد، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع. تحقيق: محمد زاهد الكوثري، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٦٨.
- ٣٣- النسفي، أبو المعين ميمون بن محمد، بحر الكلام. تحقيق: محمد السيد البرسيجي، دار الفتح، عمان-الأردن، ط ١، ٢٠١٤.
- ٣٤- سالم، عبد الرحمن، المعتزلة. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ٢٠١١. (بحث منشور في موسوعة العقيدة الإسلامية)
- ٣٥- عبد الحميد، عرفان، دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية. مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٧.
- ٣٦- عمارة، محمد، المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية. دار الشروق، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٨.
- ٣٧- قاسم، محمود، مقدمة في نقد مدارس علم الكلام. مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٢، ١٩٦٤. (المطبوعة مع مناهج الأدلة لابن رشد)
- ٣٨- القاري، ملا علي بن سلطان، شرح الفقه الأكبر. تحقيق: مروان محمد الشعار، دار النفائس، دمشق، ط ٢، ٢٠٠٩.
- ٣٩- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، اعتقادات فرق المسلمين والمشركيين. تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٤٠- الريحاوي، محمد بن سليمان الحلبي، نخبة اللآلي لشرح بدء الأمالي. مكتبة الحقيقة، أستانبول، ٢٠١٢.
- ٤١- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل. تحقيق: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٨، ٢٠٠٩. (أ)
- ٤٢- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، نهاية الأقدام في علم الكلام. تحقيق: ألفريد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٩. (ب)
- ٤٣- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، شرح العقائد النسفية. مطبعة كردستان العلمية، مصر، ١٣٢٩هـ. (المطبوع ضمن مجموعة الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية)
- ٤٤- الخياط، أبو الحسين عبد الرحيم محمد بن عثمان، الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد. تحقيق: الدكتور نيجرج، دار الندوة الإسلامية، بيروت، ١٩٨٨.
- ٤٥- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد، الاقتصاد في الاعتقاد. مكتبة الشرق الجديد، بغداد، ١٩٩٠.